لجوء صلوخ إلى نصري خوري «نسف» للعلاقات الديبلوماسية
ازدواجية «المجلس الأعلى» و«السفارة».. للعرقلة

أيمن شروف

١٦ آذار ٢٠٠٩، ارتفع العلم اللبناني على مبنى السفارة في سوريا، معلناً مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، بعد وصاية دامت ثلاثين عاماً، سبقتها نظرة سورية للواقع اللبناني تقول إن الـ١٠٤٥٢ كلم مربع ليسوا سوى امتداد للدولة التي لطالما أوهمت شعبها والشعوب العربية معها، بأنها الحريصة على وحدة هذه الأمة التي ما دأبت تبحث لها عن هوية، وهي (أي سوريا) عنوان الاستقلال والممانعة والحصن الأول والأخير بوجه الاحتلال بعد الاستعمار.

أما بعد، لم يعد بالإمكان بعد هذه الأعوام الطويلة من «الخداع» الفكري قبل السياسي أن تستمر «الشقيقة» بالتصرف وكأنها هي الحاكمة بأمر كل ما يخص القضية العربية، ولم يعد بإمكانها أيضاً أن تقنع فئات واسعة من أبناء هذه الشعوب بأنها الملجأ لكل انسان حر ومستقل، ومع هذا كله، وعلى الرغم من أن اللبنانيين هم الأكثر إدراكاً لهذا الواقع المرير الذي فرضه نظام «البعث» على الشعوب العربية وفي طليعتهم الشعب اللبناني، لا زلنا إلى اليوم نرى بعضاً منهم يفاخر بإنتمائه وولائه لـ«سوريا الأسد»، والأنكى أن بعضاً من هؤلاء يشغل مواقع «مهمة» في مؤسسات الدولة اللبنانية..

في الآونة الأخير، وبعد أن وصل «التعطيل» السوري وضرب استقرار لبنان إلى طريق مسدود نسبياً نتيجة ضغوط خارجية ومقاومة حضارية لجمهور «ثورة الأرز»، أقرت سوريا بلبنان دولة ذات كيان مستقل وأعلنت تبادل التمثيل الدبلوماسي فيما بين الدولتين. وبالأمس، وبعد فتح السفارة اللبنانية رسمياً في دمشق، أصبح من غير المعقول الحديث عن أي قرار يخص البلدين بعيداً عن المسار الديبلوماسي الذي يحكم بينهما بدءاً من اليوم، وهذا ما يطرح أو بالأحرى يعيد طرح علامات الاستفهام حول ما يسمى المجلس الأعلى اللبناني السوري وصولاً إلى معاهدة التنسيق والأخوة، التي لم تأت لا بتنسيق ولم تترجم يوماً من الأيام هذه «الأخوة» المزعومة.

في ظل الواقع الاستقلالي الجديد الذي يعيشه لبنان، يبدو أن وزير الخارجية فوزي صلوخ مصر على استمرار التعاطي اللبناني السوري كما في السابق، أي قرارات من جهة واحدة، يخرج الأمر من ريف دمشق وعلى اللبنانيين أن يعلنوا التزامهم بها شاءوا أم أبوا، ففي المعلومات أن «صلوخ أعطى تعليماته الإثنين الماضي لإرسال مرسوم تعيين اعضاء اللجنة اللبنانية لترسيم الحدود مع سوريا الى الأمين العام للمجلس الاعلى السوري – اللبناني نصري خوري الذي التقاه السبت الماضي، لإبلاغه الى الجانب السوري»، مع العلم أن وزارة الخارجية سبق لها أن أرسلت قبل شهر من اليوم نسخة من المرسوم إلى وزارة الخارجية السورية، وهذا ما يطرح العديد من علامات الاستفهام، حول تصرف وزير خارجية لبنان ولا سيما بعد الإعلان الرسمي عن بدء أعمال السفارة اللبنانية في دمشق، كما يدعو في نفس الوقت إلى سؤال الوزير المعني، عن دور السفارة ومصير العلاقات الدبلوماسية وموقع السفير اللبناني في ظل هكذا تصرفات وفي ظل الاستمرار بالاعتراف بـ«مجلس» ولّى عليه الزمن، وحُكم عليه بـ«الإعدام» في ٢٥ نيسان من العام ٢٠٠٥.

وإن كنا اليوم نتحدث عن علاقات طبيعية وندية مع «الشقيقة» سوريا، ألا يجب علينا أن نعيد النظر ببعض الاتفاقيات التي وقعت سابقاً وفي بعضها انتقاص من سيادة لبنان، وهل أن معاهدة التنسيق والأخوة ستتحكم بالعلاقة الدبلوماسية بين البلدين وبالتالي ستكون بمثابة منهج لعمل السفير في دمشق؟ وهل المماطلة السورية بتعيين سفير لها في لبنان تأتي في انتظار معرفة مصير المجلس الاعلى؟ والسؤال الأهم هل لجوء صلوخ إلى هذا المجلس في موضوع ترسيم الحدود أتى بطلب سوري؟ وهل تعمد دمشق إلى الضغط بهذا الإطار للإبقاء على المجلس الأعلى على الرغم من وجود سفارة لبنانية لديها؟ وهل لدى الأشقاء رغبة في أن يكون امين عام المجلس سفيراً للبنان لديها؟

بنظر النائب مصطفى علوش، أن أحد أهم أركان السيادة اعتراف الجيران بالحدود السياسية والجغرافية للدولة اللبنانية، وعدم الرغبة السورية القديمة بالإفراج عن مسألة ترسيم الحدود جزء من عدم الاعتراف بسيادة لبنان والمماطلة المتبعة بهذا الشأن خير دليل على ذلك، وأكثر من ذلك يذهب النائب عن طرابلس للقول بأن بعض الجهات اللبنانية تساهم في هذه المماطلة ومن ضمنها استمرار المجلس الأعلى اللبناني السوري مع أنه من المفروض أن إقرار التبادل الدبلوماسي يضع العلاقات بين البلدين ضمن الإطار المنطقي الذي يحكم أي بلدين.

ويصر علوش على ضرورة إلغاء هذا «المجلس»، ولكن إثارته في هذا الوقت قد يعتبر استفزازاً في ظل الحديث عن أن الأمور تأخذ مجراها الصحيح بين البلدين، مؤكداً في نفس الوقت أن قوى ١٤ آذار سوف تثير هذا الموضوع عاجلاً أم آجلاً والأرجح بعد انتخاب مجلس نيابي جديد في حزيران المقبل.

أما الوزير صلوخ، فقد لعب دوراً واضحاً في تأخير المسائل التي تتعلق بسيادة لبنان وحاول أن يجد دائماً المهرب المناسب لكل قرار في هذا الإطار، وهذا بحسب ما يقول علوش، يؤكد أن دور وزير الخارجية اللبناني لا يزال هو نفسه في موضوع تنظيم العلاقات بين البلدين.

وعن المجلس الأعلى اللبناني السوري، يرى أن الحكومة السورية سوف تصر في الأشهر القادمة على الابتزاز في هذا الموضوع حتى تظهر على الرأي العام بمظهر المنتصر، ويعتبر علوش في معرض رده عن سؤال حول إمكان تعيين الأمين العام للمجلس نصري خوري سفيراً في سوريا، أن موضوع العلاقات الديبلوماسية والمجلس الأعلى اللبناني السوري ليست متعلقة بشخص أحد، إن كان الأمين العام للمجلس نصري خوري أو غيره لأن أي شخص يمكن تعيينه من قبل مجلس الوزراء، بل الأمر يتعلق بالمؤسسة.

وإذ يؤكد أن على مجلس النواب أن يقوم بمراجعة الاتفاقيات المتبادلة والتي وضعت في زمن الوصاية وفي البعض منها انتهاكاً لسيادة لبنان، وعلينا معالجة هذا الأمر بما يتناسب مع مصلحة البلدين، ينتهي علوش بالقول «هناك الكثير من الأمور التي تتغير في لبنان والمنطقة ولا يمكن للتاريخ أن يتجمد ولا بد للعلاقة مع سوريا أن تأخذ الشكل المطلوب في المدى القريب».

مكتب الداوود يردّ

جاءنا من مكتب النائب السابق فيصل الداوود الرد الآتي:

رداً على ما نشر في صحيفة «المستقبل» في عددها الصادر بتاريخ ١٩ آذار ٢٠٠٩، تحت عنوان (سوريا تتخذ من منازل مرشحي المعارضة بالبقاع الغربي غرف عمليات جاهزة لقيادة انتخابات البقاع)، صدر الرد التالي عن مكتب النائب السابق فيصل بك الداوود.

ليس غريباً عن كاتب المقال، ومن هم وراءه من معلميه، ممن عودونا على نشر وتسويق الأخبار الملفقة والكاذبة، التي ندرك تماماً مدى خطورة ومقاصد نشرها في هذا الظرف بالذات. انما الغرابة أن يستمر هذا النهج، بالاستخفاف بعقول أهلنا وتحديداً في راشيا والبقاع الغربي، عبر اشاعة اخبار هي أقرب الى الأوهام، أو لنقل هي الأكاذيب بعينها التي يلجأ اليها المفلس المتخبط بخيبته. وبالرغم من عدم استغرابنا لما ساقه موزع الفتن هذا، وساعي بريد اسياده المفلسين، والمعروفين لدينا، فإنه لمن المهم أن نسلط الضوء على بعض النقاط والمسلّمات.

صحيح ان أهلنا أبناء راشيا والبقاع الغربي، قد عانوا الأمرين من الحرمان المتراكم عبر السنين، إلا ان الصحيح أيضاً، انهم يملكون من العزة والإباء والكرامة، ما لم يعتد عليه تجار الرقيق والأنفس الضعيفة من حديثي النعمة. ويملكون من رجاحة العقل والمنطق ومن صفاء الذهن والتفكير والتحليل، ما يكفي لاستبانة الخيط الأبيض من الأسود، وما يكفي للتمييز بين الحق والباطل. فكفى نفاقاً وكذباً لعل ورقة التوت لا تسقط وتكشف كل المستور.

ليفهم من لا يريد أن يفهم، وليسمع من صم أذنيه لقصد أو لغير قصد، أن علاقتنا بسوريا هي التصاق التاريخ والجغرافيا والمصير والقربى والدم، وهي انصهار العائلات والأنساب والسلالات والأعراق. ففصل مقلب حرمون الشرقي السوري عن مقلبه الغربي اللبناني، لن يكون بمتناول الساعين لجعل قضاءي راشيا والبقاع الغربي الحديقة الخلفية لامراء التقسيم.

ليطمئن الجميع أن علاقتنا بسوريا هي أسمى وارقى، هي الاحترام والتقدير والحرص المتبادل هي الهم الواحد، هي البعيدة كل البعد عن اخطاء واملاءات الحقبة الماضية التي عانى منها البلدان معاً، والتي كانت رموزها هي عينها رموز الإستقلال والسيادة اليوم والتي شاركت واستباحت وتآمرت وتعاملت لمصالح آنية وفردية وسلطوية، والتي أوصلت لبناننا الى ما لا نحسد عليه اليوم.

إن سوق الشائعات والاخبار الكاذبة، المجافية لأدنى درجات المنطق، والتي عودنا عليها من ساق هذا المقال ومن خلفه، يرتد عليه وعلى من وراءه، بالمزيد من وعي شعبنا وقرائنا ومثقفينا بالمزيد من التصميم على مواجهة المرحلة القادمة.

إن من ساق هذه الاكاذيب والاختلاقات ومعلميه من وراءه، يسعون الى ولوج صناديق الاقتراع عبر بوابة الدم وافتعال الاشكالات بين أبناء منطقتنا التي نحرص عليها كل الحرص.

وليس لهم إلا غرض واحد الا وهو تهيئة الأجوار والمناخات، بغرض ابعاد الشبهة عن مفتعلي هذه الاحداث في حال وقوعها لا سمح الله، والصاق مساوئهم بثوب الشرفاء الناصع. لذا نحمل من وراء كاتب المقال، مسؤولية أي اشكال أو حادث أو خلل أمني قد يحصل، وبنفس الوقت، نحن متيقظون ومدركون للخلفيات الحاقدة والمغرضة التي تكمن وراء هذا السلوك. واذا ارادوا البحث في لقاءات وتنسيقات مسؤوليهم الحاصلة فلدينا الكثير كي يقال في هذا المجال، ونحن ادرى بالناس وبالوسواس الخناس الذي يوسوس لتعكير صفاء منطقتنا وأمنها، كل شيء في وقته».

.. وردّ على الردّ

ان كاتب المقال موضوع اعتراض النائب السابق يرد بالآتي:

من الواضح أن «المفلس» هو من يضيق صدره ويفجر غله وحقده لمجرد قراءته مقالاً يلامس الواقع بموضوعية ويظهر الحقائق التي ليست غريبة عن أهلنا في راشيا والبقاع الغربي.

إن لغة الشتاؤم واتهام الآخرين زوراً وبهتاناً ليست غريبة عن هؤلاء الذين صادروا قرار المنطقة لسنوات وسنوات في ظل الوصاية السورية، ومع أول اختبار شعبي انتخابي حقيقي خرجوا من المعادلة السياسية.

فمبروك عليك يا سعادة النائب السابق علاقتك بالنظام السوري و«تشكيلاته». أما سوريا والشعب السوري، فلا داعي للمزايدات والبطولات الوهمية لأن التاريخ والجغرافيا والمصير والقربى والدم والأنساب والسلالات لم تكن يوماً في مصطلحات العمل السياسي، ولم يؤت على ذكرها في هذا المقال، وهي ليست وكالة حصرية لأحد.

إن كتابة المقال تستند على معلومات وحقائق ولا تقف أي جهة سياسية وراءها، ولم نعتد على تلقي التعليمات كما هي عادة من يتلقى التعليمات بالفاكس أو بوسائل استخباراتية.

لنا شرف الانتماء الى خط سياسي نفتخر ونعتز بالانتماء اليه، ولنا ملء الثقة بفكرنا وبرأينا الحر الذي نعبر عنه من دون خوف أو وجل، فلا داعي لإقحام رموز سياسية عملاقة ونكء جراح من جانب من اشتاق الى أدراج عنجر وحرك مشاعره اتجاه من كان ينصبه نائباً في الندوة البرلمانية، فراوده الحنين لزمن الوصاية.

نقدر لك يا سعادة النائب السابق اعترافك بأن أبناء البقاع الغربي وراشيا قد عانوا الأمرين من الحرمان المتراكم عبر السنين، ولكن أبناء هذه المنطقة منذ أقل من أربع سنوات هم بألف خير وألف نعمة لأن ثمة من رفع الظلم والحرمان المتراكم عنهم، وثمة من أعاد للمنطقة وهجها السياسي والإنمائي والخدماتي ويكفي أن تجول في القرى لتدرك أهمية التغيير.

وأخيراً، إن الفتنة هي صنيعة من نصب الكمائن للشباب أمام المكاتب وفي الطرقات، والفتنة صنيعة من يحمي بعض من افتعل الإشكالات في القرى وحماهم من العدالة ريثما يصار الى تسوية أوضاعهم، فمن كان بيته من زجاج لا يرشق الناس بالحجارة.

«حزب الله»: الموقف الفرنسي الأخير مؤشر إيجابي

اعتبر «حزب الله» في بيان أصدرته وحدة العلاقات الإعلامية أمس، أن «تأكيد مصدر فرنسي في قصر الإليزيه أن فرنسا لا تدعم أي معسكر لبناني، وأنها تدعم الحوار السياسي والإجماع، مؤشرا إيجابيا ينبغي تعزيزه في إطار ممارسة الدور الأوروبي الحيادي الفعال في لبنان، من خلال الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف»، مشيرا الى «أن هذا الموقف يشكل مدخلا صحيحا وطبيعيا من أجل ممارسة دور أوروبي صحيح وسليم من أجل مساعدة لبنان».

«اللبنانيون الجدد» ترد على أبو جمرة

استنكرت «حركة اللبنانيون الجدد» «المستوى المتدني من التصريحات الأخيرة لقيادات «التيار الوطني الحر» من فتح ونبش ملفات الحرب الأهلية والطائفية مما يمكن أن يقوض العيش السلمي في لبنان، خصوصا ما جاء على لسان (نائب رئيس مجلس الوزراء عصام) ابو جمرة اليوم (أمس) بخصوص المهجرين في حرب الجبل نقول له لا فرق بين سلاح الفتنة ولسان الفتنة كلاهما على الشعب اللبناني نزعهم».

كما دانت «ما تعرض له احد عناصر «المجلس الاسلامي العربي»، مطالبة القوى الامنية بـ«وضع حد لمثل هذه الاعتداءات، كما نطلب من الجميع ضبط النفس واحترام الحريات».

«حلفي مع الحريري متين ولن يُفك فأنا من صميم ١٤ آذار»
الأحدب: لن أنتخب بري لمعارضته سيادة لبنان واستقلاله

اعلن نائب رئيس حركة «التجدد الديموقراطي» النائب مصباح الاحدب انه «لم ينتخب الرئيس نبيه بري لرئاسة المجلس النيابي في المرة السابقة ولن ينتخبه في المرة المقبلة رغم محبتي الشخصية له وخفة دمه وشطارته لكنه في النهاية يمثل خطاً يعارض مبادئ «ثورة الأرز» التي تنادي باستقلال لبنان وسيادة قراره، مذكراً بانه «قد اقفل المجلس النيابي أمام ممثلي الشعب فترة طويلة».

واكد في حديث الى تلفزيون «المستقبل» أول من أمس، «ان «التهدئة المطروحة في لبنان ليست تهدئة حقيقية بل هي محاولة للسيطرة عليه»، لافتا الى ان المعركة الفعلية هي «معركة استرداد هيبة الدولة ولا يجب اعطاء الشرعية لمن يملك السلاح غير الشرعي». واوضح ان «عدم مشاركتي في مؤتمر «البيال» تعود لاسباب خاصة»، مشيراً الى انه «يعتبر نفسه ممثلا برئيس كتلة «المستقبل» النائب سعد الحريري». وشدد على انه «من صميم ١٤ آذار وحلفي مع الشيخ الحريري متين واطمئن الجميع بأنه لن يفك».

ولفت الى «اننا في مرحلة انتقالية حساسة جداً لذلك لا يجب اعطاء الشرعية لمن يملك السلاح غير الشرعي»، وقال: «بالنسبة الى مدينة طرابلس هناك فرقاء سياسيين مختلفين في المدينة فالرئيس نجيب ميقاتي اتخذ في مراحل كثيرة مواقف سياسية قريبة من مواقف ١٤ آذار والتلاقي معه شيء جيد على ان يكون في اطار سياسي واضح يأخذ بعين الاعتبار التحول السياسي الذي حصل في المدينة، فطرابلس كان لها دور اساسي في انتفاضة الاستقلال وهذا ما يجب ان يؤخذ سياسيا بعين الاعتبار».

ورأى ان «السلوك السياسي للوزير محمد الصفدي في مراحل مفصلية لم يكن متوافقا مع الاطار العام لثوابت ١٤ آذار كموضوع الثلثين الى موضوع الحكومة الانتقالية الى مواقفه داخل الحكومة لا بل انه خالف برنامجه الانتخابي عندما اعلن بان مطار القليعات يجب ان يكون مطاراً عسكرياً بينما كان يعلن في برنامجه الانتخابي بانه يريده مطاراً مدنياً وهذا الامر يضيع على ابناء الشمال اكثر من ثلاثة الاف فرصة عمل في الوقت الذي نعاني فيه من غياب خطة لانهاض الاقتصاد الشمالي والطرابلس من كبوته».

وذكر بأن «التكتل الطرابلسي الذي بدأ باربعة قد وصل الى اثنين بعد انسحاب النائبين محمد كبارة وموريس فاضل منه وهذا ما يدل على ان حلفائه في التكتل لم يستطيعوا تحمل تبعات مواقف الصفدي غير الواضحة والمتناقضة مع الجو العام في طرابلس رغم ذلك فاننا نرحب بالوزير الصفدي في اللائحة التوافقية شرط ان يكون هناك وضوح على اي اساس سيكون التحالف وتحت اي سقف سياسي».

وشدد على ان ما يقوم به الحريري «من منطلق التوافق يأخذ في الاعتبار التوجه السياسي العام لمدينة طرابلس وطموحات أبنائها»، معرباً عن اعتقاده بانه «قد بات واضحاً لدى الجميع ان هذه المدينة هي للتلاقي ونريدها للحداثة كما كانت رافدا اساسيا لانتفاضة الاستقلال».

واكد ان «هناك ضمانة من المجتمع العربي والدولي بان لبنان لن يعود ورقة بيد السوريين لذلك على اللبنانيين ان يطمئنوا الى هذا الامر وعلى السوريين ان يخرجوا من عقدة العودة الى لبنان».

ورحب بـ«رفع العلم اللبناني فوق السفارة اللبنانية في سوريا»، معتبراً إنه «انجاز كبير واعتراف بلبنان وبالدولة اللبنانية ويجب ان يكون هناك تنسيق جدي بين البلدين»، مشيراً الى ان الزيارات التي يقوم بها رئيس الجمهورية ميشال سليمان الى الخارج من شأنها ان تعيد لبنان الى الخارطة السياسية في العالم ولكي ينجح لبنان باستعادة دوره نقول بكل محبة للاخوة السوريين بانه لا يمكن للبنان ان لا يكون قراراه الا من داخله».

جعجع يبحث مع ويليامز زيارة ميتشل وملف المعتقلين في سوريا

التقى رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع في معراب أمس، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان مايكل ويليامز، في حضور مستشار العلاقات الخارجية في الحزب إيلي خوري، وجرى البحث في أوضاع المنطقة عموماً ولبنان خصوصاً.

وتداول المجتمعون في «إمكانية الاستفادة من الفرص المتبقّية بعد الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة لإحلال السلام في المنطقة»، وتطرقوا أيضاً الى «حيثيات المصالحات العربية المستجدة وانعكاساتها على الوضعين الإقليمي واللبناني».

وناقشوا مطولاً في «الزيارة المرتقبة للمبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط جون ميتشيل في نيسان المقبل ومدى أهميتها على كل المستويات»، مؤكدين على «حيوية وأهمية دورالمراقبين الدوليين للإشراف على الإنتخابات النيابية، لكي تجري في أجواء ديموقراطية وسليمة».

● جعجع مستقبلا ويليامز (الدو ايوب)

وشددوا على «وجوب معالجة ملف المعتقلين في السجون السورية لإقفاله نهائياً»، عارضين «الوسائل والسبل الممكنة لتبيان مصيرهم والإفراج عن الذين لا زالوا على قيد الحياة».

«الكتلة الوطنية»: تجريح عون بمرشحي الأشرفية تغطية لفشله في استرداد مقعد مرجعيون من حلفائه

رد حزب «الكتلة الوطنية اللبنانية» على رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون الذي شبه «استقلاليي ثورة الأرز بجماعة ١٣ تشرين»، معتبراً أن هذه «ذكرى أليمة وحزينة، حبذا لو تذكر (عون) ضحاياها ومفقوديها ومفاعيلها التي استحكمت بالواقع اللبناني، قبل أن يقوم بزيارته الى سوريا».

ورأى في بيان أمس، إثر الإجتماع الدوري للجنة التنفيذية برئاسة العميد كارلوس اده وحضور الامين العام جوزف مراد ورئيس مجلس الحزب بيار خوري، أن وصف عون «واقع الحدود اللبنانية . السورية بالشريط المخملي أمام أنصاره في مجمع «الحبتور»، هو قمة الإستخفاف والدليل القاطع على مدى التزامه الدور السوري في لبنان»، مشيراً الى أن «الحفاوة التي لقيها في الشام، ما هي إلا دليل على عمق تبعيته في الماضي والحاضر، وعلى ما يبدو مستقبلاً».

واستهجن «لجوئه الى التجريح بمرشحي «ثورة الأرز» في الأشرفية، لكي يغطي فشله في استرداد المقعد النيابي عن دائرة مرجعيون من حلفائه»، متسائلاً «أليس هو القائل في احدى خطاباته الديماغوجية، ويل لأمة تضحي بشبابها من أجل شيبها؟».

وحيا «جهود ومثابرة وزير الصحة الدكتور محمد جواد خليفة بإقرار مبدأ توحيد الصنادق الضامنة، ووضعه موضع التنفيذ مشروع البطاقة الصحية التي تضمن حق الطبابة للجميع، بمساهمة عادلة من الدولة باتجاه جميع مواطنيها»، داعياً وزير المالية محمد شطح الى «مواكبة هذا المشروع والسعي الى تأمين موارده المالية المباشرة، من خلال فرض ضريبة تسمى الضريبة الصحية، وتتأتى أموالها من المواد المضرة بالصحة العامة كالسجائر، ومن المشاريع المضرة بالبيئة كالكسارات والمرامل ومن المعامل الملوثة والمحروقات».

ورأى أن «الإشكال الذي وقع بين سائقي الباصات على خط جبيل، لم يكن مفاجئاً، نظراً الى التحولات والفوضى التي تحكم قطاع النقل العام في لبنان من رسمي وخاص»، معتبراً أن «المعالجة والمصالحة العشائرية التي تمت على طريقة «تبويس اللحى»، لن تدوم طويلا إن لم تلجأ السلطات المعنية الى مواكبة هذا القطاع وتنظيمه والتخطيط لمستقبله».

ودعا الى «تحويل مديرية النقل المشترك الى ثلاث إدارات، واحدة للتخطيط والدراسات وثانية للتشغيل وثالثة ناظمة ومميزة للقطاع على الأرض»، موضحاً أنه «لا يمكن للدولة أن تكون غائبة عن هكذا موضوع حيوي واستراتيجي حتى لو كان جزءاً منه تابعاً للقطاع الخاص، فالإدارة الناظمة ضرورية لتحديد الخطوط والأوقات ووضع شروط التقيد في أماكن التوقف والتزام الشروط البيئية والسلامة العامة وتعرفة الأسعار وإصدار البطاقات، الى جانب دورها الأساسي في وضع مواصفات باصات نقل الطلاب والباصات السياحية وغيرها».

من حصاد الجنادرية ٢٠٠٩: تأصيل الحوار واعتماده في الأداء السياسي والثقافي والإنساني للمملكة

أحمد الأيوبي (*)

جاء مهرجان الجنادرية لهذا العام (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) ليتمم ربع قرن من عمر هذا المهرجان ذي الطابع التراثي – الثقافي وذي البعد الإسلامي – العالمي، حاملاً عنواناً بات يشكل التحدي الأكبر للبشرية اليوم، ألا وهو «الحوار بين (أتباع) الأديان» ليمتد ويتمحور في إطار العناوين الأكثر حضوراً وتأثيراً في هذا الحوار (الصراع الصهيوني العربي على فلسطين)، مروراً بـ«حوار الثقافات بين الغرب والإسلام»، ووقوفاً عند «التأصيل الشرعي لموقف الإسلام من حوار الحضارات» وليس انتهاء ببحث وضعية وعلاقة «الهوية الدينية والوطنية بالثقافات المشتركة» واستخلاص الموقف في «رؤية المملكة العربية السعودية للحوار والعلاقة بالآخر».

استعادة تاريخية

قبل الولوج في خصوصية ما حمله مهرجان الجنادرية لهذا العام على صعيد حوار الأديان، لا بد من التذكير بأن الصدام بين الأديان وتحديداً بين الإسلام والغرب يجد له معاقل كبرى في التاريخ سواء على خلفية الفتوحات الإسلامية على مرّ القرون، أو على خلفية الغزوات الصليبية للشرق واحتلال القدس، واستمرار هذا العداء مع موجة الاستعمار الغربي للبلدان العربية إثر انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية وسقوطها في العام ١٩١٤.. وتلطي الغرب بالمشروع الصهيوني في فلسطين لاستمرار شكل مختلف من أشكال المواجهة مع العالم الإسلامي..

وقد التقط بعض المؤرخين خلال مرحلتي الفتح الإسلامي والغزو الصليبي لمحات أشارت إلى أن الإسلام احتضن أصحاب الديانتين المسيحية واليهودية في الأندلس، وكذلك التقطوا بعض الاحتكاك والعلاقات الاجتماعية التي نشأت مع المسلمين بشكل محدود خلال الغزوات الصليبية.. كذلك لا إغفال الموقف العام والممتد عبر مختلف الحقبات التاريخية لمسيحيي الشرق، الذين شاركوا مواطنيهم المسلمين في الكثير من محطات المواجهة للموجات الاستعمارية.. رغم بقاء صلات ثقافية ودينية لهم مع الكنيسة في الغرب..

وخلال مختلف هذه العصور لم تكن دعوى الحوار بين الأديان لتجد لها مكاناً بين الأمم، بل كانت مثل هذه الدعوات إن وجدت تلقى النبذ والإقصاء، نظراً للعزلة السائدة في العالم آنذاك وانغلاق سبل التلاقي وقصور الفكر الإنساني عن إدراك أهمية هذا الحوار رغم وجود منطلقات دينية واضحة تحثّ عليه، ولكن استحضارها لم يكن وارداً، وها هي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تظهر كضرورة بشرية، بعد أن نجح المتطرفون في الغرب والشرق في حرف المسار الإنساني إلى نظرية صراع الحضارات وقسمة العالم إلى فسطاطين..فبات الحوار ضرورة عقلية ومصلحية للجميع لإيقاف انزلاق البشرية نحو التوحش واعتماد شريعة الغاب..

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وجد المسلمون أنفسهم مضطرين لمواجهة تحدي الحوار ومناقشة فكرة قبول الإختلاف، ولا شك أن ما ساعدهم في ذلك أن الإسلام أصلاً هو دين للحوار وقبول الآخر، ووجد الغرب دولاً ومؤسسات وشعوباً أن هناك ضرورة ملحة للبدء في إنهاء سوء الفهم التاريخي الواقع مع المسلمين، فتحرك العقلاء الذين يمتلكون الشجاعة من الطرفين للبدء في رحلة التلاقي والحوار..

ولاشك أن المبادرات التي اتخذتها المملكة العربية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في هذا الاتجاه سلكت خطاً منهجياً عميقاً وبناءً..

فمؤتمر مكة للحوار الإسلامي شكل الأرضية النظرية لتلاقي الاتجاهات المذهبية والفكرية الإسلامية على الجوامع المشتركة، وبنى سداً منيعاً في وجه المنظرين للفتنة المذهبية، حيث كانت نوعية وتنوع المشاركين فيه مؤشراً واضحاً إلى الإرادة السعودية – الإسلامية الجادة في دفن الفتنة والبحث عن سبل التعاون والوحدة..

أما المؤتمر الذي شهدته اسبانيا حول حوار الحضارات ومؤتمر نيويورك لحوار الأديان، فشكلا تتمة السلسلة للسياسة السعودية القاضية بفتح قنوات الحوار على مصراعيها بعد أن وضعت أسس وثوابت هذا الحوار مع الآخر من الناحية الإسلامية والشرعية..

الجنادرية / ٢٤ / آفاق جديدة للحوار

إن اختيار الدورة الرابعة والعشرين لمهرجان الجنادرية عنوان الحوار بين الأديان والثقافات، يأتي تتمة لما سبقه من مبادرات، ويفتح آفاقاً جديدة للحوار، يمكن تسجيل أبرزها كما يأتي:

- يحمل المهرجان مؤشرات توق السعوديين ملكاً وحكومة وشعباً إلى التقدم على قاعدة التمسك بالدين والهوية في زمن سحق الهويات وانهيار القيم.. ويبرز طيبة هذا الشعب واستعداده للتلاقي مع مختلف شعوب الأرض على قاعدة العدل والإحسان..

- لا بد من التوقف عند أهمية صدور التأصيل الشرعي للحوار من السعودية، وهذا أمر له اعتبار استثنائي كونه يصدر من أرض الحرمين الشريفين منبت الإسلام.. ومن علماء طالما ظلم البعض منهم باتهامه بالانغلاق والتشدد.. وكونه يأتي برعاية قيادة سياسية قررت اقتحام ميدان الحوار متمسكة بالإسلام وليس كما ذهب البعض مجرداً من عقيدته وانتمائه..وهي تدعو للحوار لأنها مؤمنة بأن الإسلام هو دين الحوار والتلاقي على الخير ودين الرحمة للعالمين..

- إن صدور التأصيل الشرعي للحوار عن علماء ثقات بارزين لهم وزنهم وتأثيرهم داخل المملكة وخارجها (الدكتور صالح سليمان الوهيبي رئيس الندوة العالمية للشباب الإسلامي والداعية الإسلامي الدكتور ذاكر عبد الكريم نائق والدكتور صالح بن حميد..وغيرهم) يعني إعطاء إشارة الانطلاق إلى اعتماد هذا التأصيل الشرعي كمنطلق مرجعي للموقف الإسلامي في السعودية، على المستوى الداخلي ضمن المؤسسة الدينية في المملكة، وعلى المستوى الخارجي بما تمثله من مرجعية دينية ومعنوية وسياسية لملايين المسلمين في العالم، وهذا الأمر سيترك آثاره في كل الاتجاهات وسنشاهد بالتأكيد انعكاسات له في الخطاب والأداء خلال المرحلة المقبلة..

- لا بد كذلك من الانتباه إلى أن من يطرح هذه الأسئلة الجوهرية ويطلب من العلماء والمفكرين والقادة التفكير وإعطاء الإجابات، لا يطلب كل هذا من باب الترف الفكري، بل يطلبه لأنه صاحب مشروع تنفيذي لاستنهاض الوضع الإسلامي من حالة الاستهداف والتشويه والعزل.. إلى مرحلة التفاعل والانفتاح والهجوم الإيجابي بالفكرة والقيم، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن كل مساهمة في مهرجان الجنادرية وما يتلوه من مبادرات سيكون لها مكانها المعتبر في قلب وعقل القيادة السعودية.

رؤية عملية للحوار الديني والحضاري

يتركز حوار الأديان والحوار الإسلامي – المسيحي وحوار الشرق والغرب حول علاقة الإسلام بالمسيحية (الغربية) وببعض القيم والشعارات التي تحملها الدول الغربية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان..

أما الحوار الديني الإسلامي – المسيحي، فأقصى ما يستطيع الوصول إليه هو إيجاد أرضية لقبول الآخر على اختلافه، ونجاح إدارة العلاقة معه على هذا الأساس، لأن مرحلة التبشير العقائدي واستنزاف الحوار في القضايا العقائدية قد انقضى، والإنجاز اليوم هو أن يحسن المسيحي فهم دين المسلم وعقيدته وأن يكف عن تصوّره أو تصويره وكأنها من كوكب آخر ويعترف بحقه وحريته الدينية والفكرية.. وكذلك مطلوب من المسلم أن يفهم الخلفية العقائدية والثقافية للمسيحي الغربي والشرقي وأن يسعى إلى إيصال قيمه وأفكاره والمطالبة بحقوقه التي ينتهكها الغرب في فلسطين والعراق وأفغانستان... من دون أفكار مسبقة وتصورات نمطية مضادة..

ولاشك أيضاً أن البشرية تواجه مشكلات وتحديات كبرى أبرزها التنمية البشرية، ومن أجل أن لا يتحول حوار الأديان والثقافات والحضارات مع الوقت، وبعد استنفاد عناوين التعريف والتأصيل والتقعيد والتأسيس.. إلى ترف فكري، فإننا نقترح أن يندرج في سياقات وأطر هذا الحوار البحث عن دور القيادات الدينية في التنمية.

أبواب الحوار حول التنمية ودور القيادات الدينية فيها

لا شك أن التوصية الأولى التي تفرض نفسها على استراتيجيات الحوار هي النشر الدائم لثقافة الحوار والتسامح، عبر إنشاء وتفعيل المؤسسات الحوارية التي أقرها مؤتمر مكة للحوار الإسلامي، ويمكن القول إن لبنان يمكن أن يكون أحد أبرز المراكز الفاعلة للحوار، نظراً لتنوعه الديني وهو بالفعل مختبر الحضارات والتفاعل الإنساني..

أما من الناحية العملية فنعتقد أن هناك أبواباً لحوار الأديان يمكن أن يودي بنا إلى آفاق جديدة وعملية، تضيف إلى الحوار الفكري والعقائدي والنظري مساراً آخر تطبيقيا، يجمع الناس والمؤسسات على صعيد واحد من أجل العمل لكرامة الإنسان وتنميته ورقيه..

- فتح أبواب جديدة لحوار الأديان والثقافات وهي تتعلق بالتعاون في مجال التنمية البشرية انطلاقاً من الرؤى الدينية المختزنة في كل مجال من مجالات التنمية، والبحث عن دور القيادات الدينية في التفاعل الإيجابي مع هذه القضايا وتوظيف المكانة المعنوية الكبرى لهذه القيادات في رفع مستوى الحياة الإنسانية.

ما نتحدث عنه هنا يقودنا إلى العناوين المقصودة في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر:

- تعاون القيادات الدينية في مجال رعاية البيئة، وهو مجال أولاه الإسلام الكثير من العناية والرعاية والاهتمام لمشكلة باتت اليوم هماً عالمياً، ويحتاج إلى صياغة الرؤية الإسلامية المتكاملة لإفساح المجال أمام العلماء والدعاة في أخذ دورهم بالتوعية الدينية حول أهمية هذه القضية، عبر المساجد خطب جمعة ودروساً وإرشاداً، وعبر المحاضرات وورش العمل والمؤتمرات وعبر النشرات ومختلف وسائل الإعلام..

وهذا الباب مفتوح للتعاون الإسلامي – المسيحي أيضاً نظراً لاهتمام الكنيستين الشرقية والغربية بهذا الأمر، وصدور العديد من الوثائق والدراسات والتوصيات من الكنيسة، الداعمة للحفاظ على البيئة والتي تحرم الاعتداء عليها في الوقت نفسه..

- تعاون القيادات الدينية في مجال مكافحة المخدرات وانحراف الشباب، ونحن نعلم أن الإسلام يحرم ويحارب هذه الآفة، ونجد في المسار نفسه مؤسسات مسيحية دينية تعنى بمواجهتها، ولا شك أن إيجاد خطاب مشترك من شأنه توفير مناعة أفضل للشباب..

- تعاون القيادات الدينية في مجال أخلاقيات الإعلام وحماية الشباب من حملات الفساد والانحلال، وهي مشكلات مشتركة تعاني منها المجتمعات البشرية ويتخذ من الإسلام والمسيحية موقف الرفض ويدعوان إلى احترام الضوابط الأخلاقية والاجتماعية، ومن خلال مئات المؤسسات الدينية المؤثرة إعلامية واجتماعية يمكن التوصل إلى شرعة إسلامية – مسيحية لأخلاقيات الإعلام والإعلان، مما يحد بشكل مباشر من مستوى الهبوط الأخلاقي في عدد كبير ومن وسائل الإعلام..

- تعاون القيادات الدينية في مجال السياحة الدينية والتبادل الحضاري في هذا المجال فعال ومناسب في إطار الفهم المتبادل للخلفيات المختلفة للأديان والثقافات، وهذا سياق اقتصادي هام يمكن تفعيله انطلاقاً من السياحة البينية بين الدول الإسلامية، ومع الدول الغربية بعد دراسة الضوابط وتحديد المقاصد الشرعية والمصلحية.

- تعاون القيادات الدينية في التوعية الصحية ومكافحة الآفات السارية (الآيدز، جنون البقر، انفلوانزا الطيور، وسائر الأمراض التي تحتاج إلى وقاية)، والإفادة من القواعد والضوابط الدينية الإسلامية والمسيحية التي تحرم الزنا و كل أنواع الانحراف، إضافة المزيد من التوعية للناس من منابر الخطب والوعظ والإرشاد الديني..

النتائج المتوقعة من مشروع دور القيادات الإسلامية في التنمية

. رفع كفاءة السادة العلماء في مجال قضايا التنمية من وجهة نظر إسلامية، وإدخال أبواب جديدة للثقافة الإسلامية واستعادة دورهم ومكانتهم الاجتماعية.

. فتح مجالات جديدة في التخصصات الإسلامية المعاصرة، الأمر الذي يسهم بشكل تدريجي في حال انتشار واتساع هذه الرؤية، في إيجاد علماء متخصصين في مجالات التنمية الإسلامية: رعاية البيئة في الإسلام، السياحة في الإسلام، التربية الإسلامية وتخصصات الإرشاد الاجتماعي والنفسي..

. دخول السادة العلماء والعاملين في الحقل الإسلامي على خط المساهمة المباشرة في عمليات التنمية المختلفة، بالتعاون مع الوزارات المعنية والبلديات والمجتمع المدني.

ومن هنا نكون أمام دور استنهاضي للعلماء والدعاة في مجال الحفاظ على البيئة والنظافة العامة، وحماية المجتمع من الآفات الاجتماعية مثل المخدرات والتدخين وانحراف الأحداث والتسرب المدرسي ودمج الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة.. وغيرها من المشكلات التي يحتاج فيها مجتمعنا إلى تضافر الجهود إلى تدخل العلماء والدعاة بسلطتهم المعنوية والدينية..

. المساهمة في النهوض الاقتصادي والتخفيف من الأعباء العامة: وذلك من خلال إبراز القيم الاقتصادية في الإسلام وأثرها في الحياة اليومية، فضلاً عن أن التوعية في مجالات البيئة (النظافة العامة، النهي عن الإحراق الجائر للمناطق الحرجية باعتباره من الإفساد في الأرض والدعوة إلى التشجير باعتباره إحياء للأرض الموات وصدقة جارية) والصحة والتحذير من المخدرات والتهور في القيادة... من شأنه أن يخفف الخسائر ويزيد في المناعة الاجتماعية ويوفر الكثير من الطاقات والجهود والأكلاف اللوجستية والمالية على الدولة والمجتمع.

. تطوير الخطاب الإسلامي بحيث يصبح أكثر مقاربة لحاجات الناس ولتطلعاتهم، الأمر الذي من شأنه أن يوسع أفق الدعوة نحو شرائح جديدة ويوسع نطاق العمل الإسلامي العام.

. تحسين الصورة العامة للمسلمين وللعاملين في حقل الدعوة من خلال متابعتهم لهذه الملفات ذات الطابع الحضاري العام.

(*) رئيس حركة «الحرية والتنمية» – المشرف العام لـ«هيئة السكينة الإسلامية» في لبنان.